

Ministry of Agriculture and Agrarian Reform

# NAPC

National Agricultural Policy Center

مذكرة سياسات رقم 17

## مكافحة الإغراق: المواقف - المفاوضات أهميته بالنسبة لسوريا

محمود ببلي

المركز الوطني للسياسات الزراعية

دمشق 2006

بالتعاون مع

Project GCP/SYR/006/ITA



Food and Agriculture  
Organization of  
the United Nations



COOPERAZIONE  
ITALIANA



Ministry of Agriculture  
and Agrarian Reform



## ما هو الإغراق؟

يمكن اعتبار بلد مصدر أنه يقوم بالإغراق عندما يبيع بضائعه في الأسواق الخارجية بسعر أخفض من السعر الذي تبيع به تلك البضائع محلياً<sup>1</sup> أو بسعر يقل عن تكلفة الإنتاج، وعادة ما يقوم البلد الذي يمارس الإغراق من خلال ممارساته الإغراقية بإخراج المنافسين الأضعف من السوق بهدف الحصول على سيطرة كاملة على الأسواق ومن ثم إعادة رفع الأسعار وتحقيق أرباح مضاعفة. وبشكل عام فإن قوانين مكافحة الإغراق تحمي المنتجين بينما تحمي قوانين المنافسة المستهلكين .

### من جولة الأوروغواي إلى مؤتمر هونج كونج

تتضمن اتفاقية الأوروغواي من خلال تطبيق الفقرة 6 من اتفاقية الغات 1994 (وسيشار إليها باسم اتفاقية مكافحة الإغراق) قواعد لقوننة موضوع عدم الإغراق أكثر شمولية من اتفاقية الغات السابقة. بسبب الاستخدام المتزايد لمكافحة الإغراق في مقابل التجارة غير العادلة فإن جولة الدوحة تهدف إلى توضيح القواعد المتعلقة بمكافحة الإغراق مع الحفاظ على الفكرة الرئيسية التي تقف خلف التشريع في نفس الوقت، و أكدت حزمة تموز لعام 2004 باختصار - دون أن تحدد سقفاً زمنياً - على تعهد الأعضاء بالعمل لمواصلة المفاوضات حول قواعد منظمة التجارة العالمية (وتغطي مواضيع عدم الإغراق - المساعدات - الإجراءات التعويضية - والاتفاقيات التجارية الإقليمية) ، كما أشار إعلان مؤتمر هونج كونج الوزاري إلى عاملين اثنين فقط من بين التحسينات المقترحة لاتفاقية مكافحة الإغراق وهما: الحاجة إلى تجنب الاستخدام غير المبرر لإجراءات عدم الإغراق، والرغبة بالحد من تكاليف وتعقيدات العملية الإجرائية للأطراف المعنية وللسلطات المحلية التي تتولى التحقيق، كما أعطى الإعلان الأفضلية لتحديد الإغراق وأضراره ومسبباته وتطبيق المعايير الخاصة به وكذلك الإجراءات الحكومية التي تحدد كيفية الشروع بالشكوى ومواصلة وإتمام التحقيق من حيث المستوى والمنظور واستمرارية الإجراء بما في ذلك تقدير الرسوم مؤقتاً أو للشحنات الجديدة وأيضاً فترة العقوبة وعمليات التحايل على القانون. أكد الإعلان على الحاجة إلى إدخال بعض التحسينات المناسبة على كل من اتفاقيتي مكافحة الإغراق والمساعدات وذلك قدر الإمكان.

### مواقف الأطراف الرئيسية

تختلف مواقف الدول تجاه قوانين عدم الإغراق أساساً بسبب كونها أطرافاً مستوردة أو مصدرة، لذلك فمن المهم الإشارة إلى بعض مواقف الدول الرئيسية هنا، لكن قبل استعراض أوضاع تلك الدول فمن المستحسن أن يتم تقديم موجز حول مجموعة (أصدقاء مكافحة الإغراق) والتي تشكل أبرز المعالم في هذا المجال.

<sup>1</sup> أو حتى في بلدان أخرى غير البلد المخرق.

## مجموعة أصدقاء مكافحة الإغراق

مجموعة أصدقاء مكافحة الإغراق (FAN) هي مجموعة من الدول المتقدمة والنامية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية والتي تريد أن تنتهي جولة الدوحة إلى ضوابط أكثر صرامة لاستخدام إجراءات عدم الإغراق. قَدَم اتحاد (FAN) الكثير من الاقتراحات التفصيلية للمفاوضات في منظمة التجارة طالباً الحد من قوانين مكافحة الإغراق، ويتضمن الاتحاد كلاً من البرازيل - تشيلي - الصين - كولومبيا - كوستاريكا - هونج كونج - "إسرائيل" - اليابان - كوريا - النرويج - المكسيك - سنغافورا - سويسرا - تايلاند - تركيا - بعض المناطق الجمركية المستقلة. لعل أهم أسباب نشوء هذا الاتحاد هو التقاء مجموعة من الدول على معارضة التشريع الأمريكي "تحسينات بيرد" (في العام 2001) والذي يمنح الرسوم المتحصلة من مكافحة الإغراق إلى تلك المنشآت الأمريكية التي تتقدم بالشكوى أساساً. تطالب (FAN) بشكل مستمر<sup>2</sup> بالمنع الصريح لعملية (التصفيير) التي تعني حالياً إدخال هوامش الإغراق الإيجابية في الحسابات - أي عندما يكون سعر التصدير أخفض من القيمة العادية - وعدم إدخال الهوامش السلبية أي عندما يكون سعر التصدير أعلى من القيمة العادية.

## الولايات المتحدة

إن الولايات المتحدة هي مستخدم دائم لإجراءات مكافحة الإغراق، وتطالب بإعطاء اهتمام أكبر لتشريعات مكافحة الإغراق وذلك للتأكد من أنها تطبق بشكل صحيح، هذا القلق أمريكي يعود على الأغلب إلى ما واجهته سابقاً وما يمكن أن تواجهه مستقبلاً من شكاوى في منظمة التجارة العالمية ضد ممارساتها الداخلية. تُعتبر الولايات المتحدة أهم الأطراف التي تسعى لصيانة وتعزيز قدرة الحكومات على استخدام تشريعات مكافحة الإغراق وثاني أهم دولة مستخدمة لهذه التشريعات. لا تزال الشركات الأمريكية تصدر محاصيلها بأسعار أقل من تكاليف إنتاجها إلى الأسواق العالمية، وهذا الإغراق يحدث على الرغم من جهود منظمة التجارة العالمية لمنعه، فقد أشارت حسابات خمسة محاصيل مزروعة في الولايات المتحدة ومباعة في الأسواق العالمية بين عامي 1990 و2003 إلى إغراق واضح، وهذه المحاصيل هي: القمح - الذرة - فول الصويا - الرز - القطن، وأظهر تحليل الحسابات أن هذه السلع كانت تصدر من الولايات المتحدة بسعر يقل بنسبة 10% إلى 48% عن سعر الإنتاج. هذا وبالنسبة لمساعدات القطن الأمريكي فإن هيئة فض النزاعات في منظمة التجارة قد توصلت إلى نتيجة مفادها أن مثل هذه المساعدات تؤدي الدول النامية وتخرق قواعد المنظمة. وبخصوص المفاوضات فإن جدول أعمال الولايات المتحدة يتضمن المطالبة بضبط الإجراءات العملية لقوانين المعالجة التجارية من خلال تحسين الشفافية والتنبؤ والالتزام بالأصول القانونية وذلك بهدف حماية المنشآت الأمريكية من الشكاوى غير المستوفية للشروط حسب قوانين منظمة التجارة العالمية.

## الاتحاد الأوروبي

رغم التزامات الاتحاد الأوروبي بتخفيض المساعدات المشوهة للتجارة فإنه قد استفاد من الثغرات القانونية والحسابات غير الصحيحة للاستمرار بإغراق الأسواق العالمية بمنتجاته. ويحتفظ الاتحاد الأوروبي - وكذلك العديد من الدول

<sup>2</sup> على سبيل المثال كانت هناك مطالبة قوية بهذا الأمر قبل مؤتمر كانكون عام 2003.

الأخرى حالياً - بإشارة إلى الرأي العام الداخلي ضمن تشريعات مكافحة الإغراق الخاصة به<sup>3</sup>. قدم الاتحاد الأوروبي - بالتعاون مع اليابان - مقترحاً يعبر عن القلق من التكاليف المتنامية لقضايا مكافحة الإغراق<sup>4</sup>، وعليه اقترح الاتحاد تطوير ترتيب معين لأحكام مكافحة الإغراق لإنقاذ تكاليف التحقيق سواءً بالنسبة للحكومة أو للمنشأة، واقترح الاتحاد الأوروبي أيضاً - بالإضافة لأطراف أخرى - تطبيق أحكام ذات واجبات ضريبية أقل، بحيث أنه إذا كان الواجب الضريبي الكافي لإبطال تأثير الضرر أقل من ذلك المعادل للإغراق ككل فإن الواجب الأقل هو الذي يجب فرضه.

الهند

اقترحت الهند التي أصبحت أكثر الدول استخداماً لقوانين مكافحة الإغراق تغييرات للحد من قدرة الدول الأخرى على فرض إجراءات مكافحة الإغراق ضدها وضد الدول النامية الأخرى<sup>5</sup>، وقد قدمت الهند سابقاً العديد من المقترحات بشأن تشريعات مكافحة الإغراق. تقول الهند إن الدول النامية لم تحصل بعد على المعاملة المنصوص عليها في إتفاقية مكافحة الإغراق في جولة الأورغواي والتشريعات المتقدمة الخاصة بمعالجة ذلك، وتتضمن الاقتراحات الهندية - التي لا تنسجم إلا مع رغبات الدول النامية - زيادة الحد الأدنى (de minimis) المطلوب كمستوى للإغراق من 2% إلى 5% وزيادة نسبة الواردات التي لا يتم احتسابها في الإغراق من 3% إلى 5%. تقترح الهند جعل تطبيق قاعدة "الواجب الأقل" إلزامياً عندما يتم فرض الواجبات الضريبية من قبل الدول الصناعية ضد الاستيراد من الدول النامية. كما ورد سابقاً فإن الهند قد أصبحت سابقاً المستخدم الأنشط لقوانين مكافحة الإغراق مما قد يفسر تضاعف فعاليتها ضمن اتحاد (FAN)، لكن الهند - مثل الـ (FAN) - قد تقدمت أيضاً بمقترحات للحد من استخدام (التصفير) لتضمن أن الضرر - وليس الإغراق - هو المعني بالعملية، وللحد من هامش الربح الذي تستخدمه السلطات المحلية خلال حسابات عملية تحديد الإغراق.

مصر

إن مصر هي أحد المدافعين الرئيسيين عن قوانين مكافحة الإغراق وهي تستشهد بالعدد المتزايد لقضايا مكافحة الإغراق التي ترفعها الدول النامية كوسيلة شرعية وكانعكاس للمقدرة المتزايدة للدول النامية على الدفاع عن منتجها في وجه ممارسات الدول الصناعية. تؤيد مصر شكوك الولايات المتحدة بشأن التحايل على القوانين، وتقول مصر أيضاً أن مزيداً من التوضيح لقوانين مكافحة الإغراق في منظمة التجارة العالمية لن يمنع على الأغلب من اساءة استخدام تلك القوانين كما سيكون ذلك التعقيد الإضافي عبئاً على الدول النامية وربما يمنع السلطات المحلية من المجازفة باتخاذ الإجراءات في الوقت المناسب<sup>6</sup>.

<sup>3</sup> المقصود أن للرأي العام الداخلي دوراً في القرارات المتعلقة بمكافحة الإغراق حسب القوانين الأوروبية.

<sup>4</sup> مفاوضات مكافحة الإغراق: المقترحات - المواقف - ملفات مكافحة الإغراق، 2005.

<sup>5</sup> المصدر نفسه

<sup>6</sup> المصدر نفسه

## المفاوضات الحالية

تتفاوض الدول في منظمة التجارة العالمية بعد مؤتمر هونج كونج حول القواعد التي تحكم استخدام الواجبات الضريبية المرتبطة بمكافحة الإغراق، ولعل الاهتمام المكرس لهذا الموضوع ينبع من الزيادة الهائلة في استخدام إجراءات مكافحة الإغراق خلال السنوات الأخيرة. إن العديد من أعضاء المنظمة لم يتبنوا قوانين لمكافحة الإغراق بعد، وفي حال تبنيهم لها فمن المتوقع أن يزداد استخدام تلك الإجراءات أكثر فأكثر. يختلف أعضاء المنظمة بشكل ملحوظ في استخدامهم لإجراءات مكافحة الإغراق، ويمكن أن تعزى هذه الاختلافات إلى الخلافات الأيديولوجية السياسية أو إلى تكاليف الشروع بقضية ضد الإغراق المفترض أو إلى توفر الدعم المؤسسي لمساعدة الجهات المشتكية أو إلى الأساليب النمطية المحلية لتحديد هامش الإغراق ومقدار الضرر الواقع أو إلى مقدرة السلطات التي تتولى التحقيق على الشروع به ومواصلته، وتقريباً فإن الاقتراحات المقدمة إلى المفاوضات تعكس هذه الاختلافات، فبعض الأعضاء يرغب بالحفاظ على قدرة الحكومة المحلية على استخدام إجراءات مكافحة الإغراق بينما يريد الآخرون إصلاح قوانين مكافحة الإغراق لجعل فرض إجراءات الحماية أكثر صعوبة.

وقد تم في حالات عديدة التفاوض ضمن مناطق التجارة الحرة على أسس لقوانين معالجات تجارية تختلف بشكل كبير عن مقارنة منظمة التجارة العالمية للموضوع. إن أحد الدوافع وراء تأسيس مناطق التجارة الحرة هو أن الاتفاقيات بين طرفين - أو بين عدد قليل نسبياً من الأطراف - قد تكون قادرة على إزالة عدد من معوقات التكامل الاقتصادي أكبر من ذلك العدد الذي قد تستطيع المنظمة - بأعضائها الكثر والمتنوعين - إزالته.

### مسار تطورات المفاوضات

لكي تلفت النظر إلى التأثيرات الاقتصادية المتنامية لإجراءات مكافحة الإغراق فقد قدمت (FAN) قبل مؤتمر هونج كونج الوزاري مقترحات تؤيد إدخال عبارة تسمح للأطراف الداخلية المعنية - كاتحادات المستهلكين والمنتجين والمستوردين - بالمشاركة في بحث قرار فرض إجراءات مكافحة الإغراق قبل اتخاذ القرار. وقدم الاتحاد الأوروبي مقترحاً قريباً للغاية من اقتراح (FAN) يتضمن قواعد أكثر صرامة حول جوهر نشوء مكافحة الإغراق ومراجعة تلك المكافحة وإمكانية التنبؤ بإجراءاتها ومقدار الشفافية فيها، ويسمح الاقتراح عملياً لأطراف مثل المستهلكين والمستخدمين الصناعيين للسلع - التي تبين أنها قد أغرقت - بأن يكون لهم رأي في اختيار وجوب أو عدم وجوب فرض واجبات ضريبية إضافية. وبالتوازي فقد دعت (FAN) بعد مؤتمر هونج كونج جميع الجهات المعنية كجماعات المستهلكين والمنتجين والمستوردين إلى مزيد من المشاركة في مرحلة ما قبل إقرار إجراءات مكافحة الإغراق، وبينما دعم الاتحاد الأوروبي بقوة هذا الاقتراح فقد كان لأعضاء آخرين بما فيهم البيرو والبرازيل والهند مخاوف بشأن التكلفة المحتملة للفكرة والوقت اللازم لتطبيقها، وأيدت الولايات المتحدة هذه المخاوف وتساءلت عن التأثير الذي قد تتركه سياسة كهذه على الصناعة المحلية المعنية.

وكبديل عن إجراءات مكافحة الإغراق فقد اقترحت المكسيك وضع نص قانوني حول (التعهدات السعرية) التي تعني السماح للمصدرين برفع السعر التصديري لمنتجاتهم بهدف تجنب فرض واجبات ضريبية لمكافحة الإغراق، ولكن هذا الاقتراح لم يلق الاهتمام في مؤتمر هونج كونج الوزاري.

### رفع قضية في منظمة التجارة العالمية

كما في اتفاقيات جولة الأورغواي الأخرى فإن اتفاقية مكافحة الإغراق تقدم أسساً لزيادة المعلومات المتوفرة للأعضاء، وتوفر منتدى للنقاشات المبكرة وحل النزاعات. وقد تم تأسيس لجنة خاصة بممارسات مكافحة الإغراق، وإحدى وظائفها هي التأكد من ملائمة الممارسات المحلية مع اتفاقية مكافحة الإغراق، حيث تم تحديد النقاط التي يجب على الدول الأعضاء تزويد اللجنة بها في مجال كل من إجراءات مكافحة الإغراق والتغيرات في قوانين مكافحة الإغراق المحلية وذلك لزيادة المعلومات المتوفرة للأطراف المعنية، توفر اللجنة أيضاً مساحة للحوار والحلول غير الرسمية للخلافات بين الأعضاء.

عندما لا تحل النقاشات غير الرسمية مشكلة ما فيمكن للأعضاء الذين يعتقدون أن ممارسات بعض الأعضاء الآخرين قد انتهكت معايير منظمة التجارة العالمية أن يستفيدوا من "تفاهم فض النزاعات" (DSU) ليتقدموا بشكوى، ولكن في النهاية فإن فعالية اتفاقية مكافحة الإغراق تتوقف على فعالية (DSU).

يجب على البلد الذي تطالبه صناعاته المحلية أن يقاضي بلداً عضواً آخر بالإغراق أن يواصل العملية من خلال التحقيق لمعرفة هل هذا الاتهام صحيح وذلك قبل أن يفرض واجبات ضريبية لمكافحة الإغراق على الواردات المغرقة، وخلال مراحل هذه العملية على المصدرين أن يقدموا لسلطات التحقيق في البلد المستورد مجموعة واسعة من المعلومات المتعلقة ببناء التكاليف الخاصة بمنتجاتهم واستراتيجياتهم التسعيرية. وعادة فإن ممثلي المنشأة المحلية التي تعرضت لمنتجاتها للإغراق تتقدم بالتماس إلى السلطات المحلية للشروع بالتحقيق، فإذا كانت الشروط المطلوبة متوفرة فإن السلطات المحلية تبدأ بالتحقيق لتحديد فيما إذا المنشأة الأجنبية متورطة بالإغراق، وعلى السلطات المحلية أن تتأكد أيضاً من أن إحدى الصناعات قد تم الإضرار بها بشكل كبير أو أنه يتم تهديدها بضرر جدي أو أنه يتم إعاقة تأسيس صناعة مستقبلية فعلياً بسبب الواردات التي تباع بسعر أقل من "قيمتها العادية". وإذا تبين صحة كلا الشرطين (الإغراق والضرر) فإن السلطات المحلية تستطيع تطبيق واجبات ضريبية لمكافحة الإغراق على هذه الواردات، وقد تستعمل لتقدير ذلك أسعاراً من أسواق بلد ثالث أو تقوم بتقدير "القيمة العادية" بناءً على تكلفة الإنتاج والنفقات الأخرى وهامش ربح محدد، أما إذا لم يتحقق الشرطان فيتم طي التحقيق. إذا وصل النزاع حول تطبيق قوانين مكافحة الإغراق إلى هيئة فض النزاعات في منظمة التجارة العالمية فإن اتفاقية المنظمة تنص حالياً على أن الهيئة يجب أن تتأكد من أن تصرف السلطات المحلية منسجم مع اتفاقية مكافحة الإغراق في حال كان ذلك التصرف مبنياً أصلاً على تفسير مقبول لقواعد المنظمة، وهذا تفرض منظمة التجارة العالمية حالياً فترة خمس سنوات كمدة قصوى لتطبيق هذه الواجبات (تسمى "عبارة غروب الشمس") إلا إذا توصلت سلطات التحقيق إلى أن إزالة الواجبات سوف يؤدي غالباً إلى استمرار أو ارتداد الإغراق والضرر، هذا ويمكن للأطراف المعنية أن تطلب مراجعة الواجبات الضريبية قبل انقضاء فترة الخمس سنوات. هناك نتيجة ثالثة محتملة للتحقيق الخاص بمكافحة الإغراق هي "التعهدات السعرية" – والتي نصت عليها

قواعد المنظمة - وتحصل عندما يتوصل المصدر إلى اتفاق مع سلطات التحقيق في البلد المستورد لرفع سعر التصدير إلى مستوى مرتفع بدرجة تكفي لإزالة الضرر. للواجبات الضريبية وللتعهدات السعرية نفس التأثير على التجارة ، ولكن بالنسبة للواجبات فإن المستورد يحصل الأرباح من تلك الواجبات أما مع التعهد فإن الأرباح تذهب إلى المصدر.

### معلومات إحصائية حول قضايا مكافحة الإغراق

إن الخلاف حول تطبيق قوانين مكافحة الإغراق هو من العوامل الهامة في النزاعات التجارية، كما تتباين مواقف الدول أيضاً حول تطبيق الواجبات الضريبية الخاصة بمكافحة الإغراق وإجراءاتها وقواعدها التي قد تحمي الصناعات المحلية في بلد ما إلى درجة أعلى من الدول الأخرى. يمكن لبلد عضو في منظمة التجارة العالمية أن يتقدم بشكوى ضد عضو آخر إذا اعتقد أن ذلك العضو قد انتهك قواعد منظمة التجارة العالمية بشأن مكافحة الإغراق ، ومنذ عام 1995 وحتى عام 2004 تم رفع 321 دعوى ضمن (DSU)، ومن بين هذه الدعاوى هناك 111 دعوى على الأقل تتعلق بمكافحة الإغراق أو الواجبات الضريبية التعويضية أو إجراءات الحماية، وكان هناك 59 قضية تتعلق فقط بإجراءات مكافحة الإغراق. إجمالاً كان هناك أيضاً زيادة في فعالية مكافحة الإغراق حيث انعكس ذلك في كل من التحقيقات وفرض إجراءات مكافحة إغراق جديدة، فبين العامين 1995 و2003 تم تقديم 2416 قضية من قبل 41 بلداً مستورداً ضد 97 بلداً مصدراً، وهذا يمثل زيادة بنسبة 38% في عدد القضايا قياساً بفترة التسع سنوات السابقة حيث كان هناك 1746 تحقيق من قبل 25 بلداً مستورداً ضد 90 بلداً مصدراً، ويزاد النمو حدةً إذا أدخلنا إجراءات مكافحة الإغراق التي تتخذها الدول ضمن الإجراءات المفروضة، فقد أبلغ 38 بلداً عن فرض 1511 إجراءً جديداً لمكافحة الإغراق ضد 85 بلداً مصدراً بين عامي 1995 و2002، ولكن بين عامي 1986 و1994 فقد أبلغ 18 بلداً فقط عن فرض 783 إجراءً ضد 62 بلداً مصدراً كما ازدادت نسبة الإجراءات المفروضة بمقدار 93% خلال فترة ما بعد جولة الأورغواي<sup>7</sup>. ازدادت فرص وصول التحقيق إلى نتائج فعلية (واجبات ضريبية لمكافحة الإغراق أو تعهدات سعرية) من 45% بين 1986 و1994 إلى 63% بين عامي 1995 و2003.

### نماذج لبعض قضايا الإغراق الهامة

#### الأحذية الصينية والفيتنامية

خطط الاتحاد الأوروبي مع بدايات عام 2006 لفرض واجبات ضريبية لمكافحة الإغراق تصل إلى 20% على جلود الأحذية من الصين وفيتنام، وقد تبين من تحقيق قامت به المفوضية الأوروبية وجود ما يوصف بأنه "دليل قاطع" على أن بكين وهانوي كانتا تساعدان منتجي الأحذية ليصدروا بسعر أقل من السعر المحلي مما ينتهك قواعد التجارة الدولية، ويتم هذا الانتهاك – كما ورد في التحقيق – عن طريق تزويد المصانع بإيجارات منخفضة وقروض وتخفيضات ضريبية وإجراءات أخرى مشوهة للتجارة، وسوف يتم تطبيق التعرفة الإضافية المقترحة على مراحل تبدأ من 4% لترتفع تدريجياً خلال شهر تشرين الأول 2006.

<sup>7</sup> مفاوضات مكافحة الإغراق: المقترحات - المواقف - ملفات مكافحة الإغراق، 2005.



## قضية الروبيان

قدم اتحاد الروبيان الجنوبي - وهو مجموعة من مزارعي الروبيان ومصنعيه في الولايات المتحدة - في كانون الأول 2003 شكوى ضد الإغراق إلى هيئة المعاملات التجارية الدولية الأمريكية مدعياً أن البرازيل والصين والإكوادور والهند وتايلاند وفيتنام تقوم بإغراق السوق الأمريكية بالروبيان غير المصنع بقيمة تقريبية تعادل 2.4 بليون دولار. وقد كان الاتحاد يطالب بتعرفة على واردات الروبيان من هذه الدول تتراوح بين 30% إلى 267%، وهو يقول أن مجموعة من الحوافز المالية التي قدمتها الحكومات الوطنية والمؤسسات الدولية خلال عدد من السنوات قد حفزت - بشكل مبالغ فيه - البنى التحتية لمزارع تربية الروبيان في هذه البلدان وزادت من الإنتاج. لذلك يبدو أن استثمار منظمات مثل البنك الدولي وغيره في المساعدة لبناء صناعة تصديرية في بعض هذه البلدان قد اعتُبر على أنه أنتج مساعدات غير عادلة لهذه الشعوب المصدرة للروبيان. في تشرين الثاني 2004 أعلنت الوزارة الأمريكية أن روبيان المياه الدافئة المجمد والمعلب من الصين وفيتنام قد بيع بسعر أقل من القيمة المناسبة، وفرضت بناء على ذلك ضرائب على صادرات تلك الدول من الروبيان. وفي كانون الأول رفعت الولايات المتحدة مجدداً دعوى تقييد أن البرازيل والإكوادور والهند وتايلاند كانت تقوم بإغراق السوق بالروبيان بأسعار غير عادلة مثيرة نزاعاً محتدماً حول الأطعمة البحرية<sup>8</sup>. ولكن الإكوادور طلبت في حزيران 2006 من جهاز فض النزاعات في المنظمة إنشاء هيئة للتحقيق في شرعية الإجراءات الأمريكية المتعلقة بالروبيان المستورد من الإكوادور إلى أسواق الولايات المتحدة، وقالت الإكوادور إن إجراءات التصدير الأمريكية تؤثر بشكل سلبي جداً على صناعة الروبيان في الإكوادور التي مثلت 10% من صادرات الإكوادور في العام 2005، وقد استجاب جهاز فض النزاعات للطلب الإكوادوري وتم تشكيل الهيئة في 19 تموز 2006 بينما حفظت كل من: تايلاند - الهند - البرازيل - الصين - الهند - اليابان - الاتحاد الأوروبي - كوريا حقا كطرف ثالث في القضية.

## نزاع القطن

أصدرت منظمة التجارة العالمية في أيلول 2004 قرار هيئتها الخاصة حول نزاع البرازيل مع الولايات المتحدة بشأن مساعدات الأخيرة لزراعة القطن فيها، وبالإستماع إلى الأدلة التي قدمتها بنين وتشاد كطرف ثالث في القضية فقد وجدت الهيئة أن لمساعدت القطن الأمريكية تأثيراً مخفضاً للسعر مما يسبب أذى مسبقاً ليس للبرازيل فقط بل لمصدري القطن الآخرين أيضاً. في الحقيقة إن دول غرب إفريقيا هي الأكثر تضرراً من مساعدات القطن الأمريكية ففي غرب إفريقيا لوحدها يعتمد 10 ملايين إنسان على القطن في معيشتهم. لكن جوهر القضية هو أن الولايات المتحدة تنتهك تعهداتها أمام منظمة التجارة وتعتبر مخالفة لأحكام منظمة التجارة العالمية من خلال دفعها مساعدات تشجع على الإنتاج المفرط للقطن والذي بدوره سيقود إلى إغراق الأسواق العالمية بإنتاج إضافي ويخفض بذلك السعر العالمي لهذه السلعة. ونتيجة لهذا الحكم فقد أصبحت الولايات المتحدة ملزمة قانونياً بإيقاف المساعدات الزائدة عن التزاماتها في المنظمة<sup>9</sup>. لاحقاً قالت البرازيل بأن الولايات المتحدة قد تجاوزت تاريخ 21 أيلول 2005 - وهو الموعد النهائي للتجاوب مع قرار المنظمة في آذار 2005 - مطالبة رسمياً بفرض عقوبات مكافئة على الولايات المتحدة في مجال حقوق براءة الاختراع

<sup>8</sup> التجارة الزراعية العالمية والدول النامية، 2005.

<sup>9</sup> المواقف التفاوضية للشركاء التجاريين الرئيسيين وأسسها المنطقية.

والنشر والتزويد بالخدمات. وعلى العكس فإن الولايات المتحدة طلبت رسمياً من هيئة فض النزاعات في المنظمة أن تحكم في نزاع القطن بينها وبين البرازيل معللة ذلك بأن نوع وكمية العقوبات التي تطلبها البرازيل هي غير ملائمة. وفي الحقيقة كان يتوجب على الهيئة التي حكمت أولاً في النزاع أو على هيئة تحكيمية يعينها الأمين العام للمنظمة أن تقرر فيما إذا كان الطلب البرازيلي محقاً ولكن البرازيل أرجأت طلبها بمعاينة الولايات المتحدة بالمثل في تشرين الثاني 2005.

### أهمية الموضوع بالنسبة لسوريا

نظراً لمرحلة الحماية السابقة فإن القطاعات الاقتصادية السورية لم يسبق لها أن تعاملت مع قضايا مكافحة الإغراق، وهناك نقص في الخبرة وتأهيل الكوادر البشرية في هذا المجال، إضافة لذلك لا توجد أي مؤسسة خاصة أو إطار إداري لمعالجة مثل هذه القضايا<sup>10</sup>. لذا فهناك حاجة ملحة لإصدار تشريع قانوني خاص بمكافحة الإغراق، ويجب أن يكون هذا التشريع منسجماً مع قواعد منظمة التجارة العالمية أيضاً. تتبع ضرورة إصدار هذا التشريع من سببين: الأول هو الشراكة السورية الأوروبية - والتي تم توقيعها بالأحرف الأولى عام 2004 - وتنص في بندها الثامن والعشرين على وجوب تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإغراق، والثاني أن سوريا تواجه بشكل متزايد بعض قضايا الإغراق، فمثلاً بدأت بعض السلع الصينية بإغراق بعض المنتجات المحلية. يجب أن يعمل القانون المنشود أيضاً كأساس قانوني لتأسيس إدارة خاصة تتفرع عن وزارة الاقتصاد والتجارة وتتعامل بشكل مباشر مع قضايا الإغراق، وهذا بدوره يتطلب بناء قدرات بشرية كفوءة وتوفير المهارات المطلوبة للمعنيين سواء كانوا من القطاع العام أم الخاص، وبالنتيجة فإن بناء الكادر المؤهل سيتطلب المزيد من التدريب المتنوع الداخلي والخارجي. في هذا المجال فإن هناك قانوناً مقترحاً يتم مناقشته حالياً في الجهات والهيئات المعنية، والاسم المقترح لهذا القانون هو قانون "حماية الاقتصاد الوطني من الآثار الناجمة عن الممارسات الضارة في التجارة الدولية"، وقد تم تقديم اقتراح القانون من قبل وزارة الاقتصاد والتجارة بهدف معالجة الممارسات الضارة في التجارة العالمية والتي تتضمن: الإغراق - الدعم الممنوع - الضرر الناتج عن الزيادة غير المبررة في المستوردات، وحسب القانون المقترح فإنه يتوجب على لجنة خاصة أن تدرس القضايا المرفوعة وتقدم توصيتها إلى الجهات الوصائية التي يحق لها اتخاذ القرار المناسب.

### نقاط بحاجة إلى معالجة

إن تطبيق القانون - في حال تمت المصادقة عليه - سيملي العديد من الأسئلة التي يجب الإجابة عنها، النقاط التالية هي نموذج عن تلك الأسئلة:

- كيف يمكن فعلياً إثبات وقوع الإغراق في هذه القضية أو تلك؟
- كيف يمكن حساب هامش الإغراق؟
- كيف يمكن تحديد سعر المنتج الذي يغرق سوقنا في بلده الأصلي؟

<sup>10</sup> على سبيل المثال فقد اشتكى كل من الاتحاد الأوروبي ومصر بأن المنسوجات السورية تغرق منتجاتهما، وقد تمت معالجة كلتا الشكويين بطريقة إدارية بحثة.

- كيف يمكن إثبات أن الضرر جدي (أكثر من 5%)؟
  - كيف يمكن منع إساءة استخدام إجراءات مكافحة الإغراق؟
  - كيف يمكن تدريب الأشخاص المعنيين بالموضوع؟ ما هي البرامج التي سيتم تطبيقها؟ ومن سيمول ذلك؟
  - ماهو الدور الذي ستلعبه غرفة الصناعة؟
- ويتطلب ذلك مناقشة هذه الأسئلة وغيرها والإجابة عنها في أسرع وقت.

## المصادر

- سلسلة مختصرات حول جولة الدوحة: خلاصة لحزمة تموز، المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة والمعهد الدولي للتنمية المستدامة، سويسرا، 2004.
- سمير سعيفان: مكافحة الممارسات الضارة في التجارة الخارجية، عرض في ورشة لمشروع ISMF حول مكافحة الإغراق، سوريا، 2006.
- فادي سرقيس: مشروع دعم المنافسة ومكافحة الإغراق والرسوم التعويضية وإجراءات الوقاية، عرض في ورشة لمشروع ISMF حول مكافحة الإغراق، سوريا، 2006.
- كيلي كانترل: جواب على موقف الولايات المتحدة في جولة الدوحة في منظمة التجارة العالمية، مذكرة قرار مرسله إلى وزير الخارجية، الولايات المتحدة، 2005.
- ليندا م. يونج وجون ويانيو: مفاوضات مكافحة الإغراق: المقترحات - المواقف - ملفات مكافحة الإغراق، صحيفة مركز ايستي للقوانين الدولية والسياسات التجارية، الولايات المتحدة، 2005.
- م. أتمان أكسوي: التجارة الزراعية العالمية والدول النامية، البنك الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة، 2005.
- مركز الجنوب: تحليل مركز الجنوب لإعلان مؤتمر هونج كونج الوزاري، جدول أعمال المواضيع المتعلقة بالتجارة، سلسلة تحليل التنمية والعدالة، مركز الجنوب، سويسرا، 2006.
- مؤسسة أوكسفام: الإغراق: البداية أم النهاية؟ أوراق مختصرات أوكسفام، المملكة المتحدة، 2004.
- موقع منظمة التجارة العالمية [www.WTO.org](http://www.WTO.org)